الدكتور محمد ضريف

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني المحمدية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

الحقل السيّاسي المغربي

الأسئلة الحاضرة والأجوبة الغائبة











الدكتور محمد ضريف

الحقل السياسي المغربي

منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي

يبدو أن استبدال الأدوار السياسية في الحقل السياسي المغربي سيفضي إلى كثير من التحولات : ستتم مواجهة الواقع بوعي عار، وستتريث «سياسة الحقيقة» أمام «حقيقة السياسة»، وستنقلب «التجربة» التي كان من المنتظر أن تقدم إجابات إلى سؤال كبير في حاجة إلى إجابة، وقد يبدو لبعض الفاعلين السياسيين أنهم يمتلكون عناصر إجابة محددة لأسئلة بعينها، لكن عند تفحصها تبدو «عامة» و«غامضة»، ويقينا أن كل إجابة عامة وغامضة تحتم أحد أمرين : إعادة طرح السؤال أو طرح سؤال جديد.

نشر وتوزيع

دار الاعتصام

33 - 35 الشارع الملكي ـ الأحباس

الفصل الثاني

أسئلة الإلحاق

تعتبر أسئلة الإلحاق إحدى تجليات أسئلة الأزمة، وفي تناولنا لهذه الأسئلة، سنركز أساسا على العمل النقابي باعتبار أنه ظل دوما عرضة للاستتباع من قبل الفاعل الحزبي بدعوى مناهضة "النقابية الضيقة"، ويمكن اختزال أسئلة الإلحاق في سؤالين رئيسيين :

- **سؤال التموقع في العمل النقابي العمالي**
- **سؤال الاستقلالية في العمل النقابي الطلابي**

I ـ سؤال التموقع في العمل النقابي العمالي : حالة المركزيات العمالية

إن دراسة مسار المركزيات العمالية المغربية الثلاث : الاتحاد العام للشغالين بالمغرب U.G.T.M والاتحاد المغربي للشغل UMT والكونفدرالية الديمقراطية للشغل C.D.T تبرز إلى حد بعيد أبعاد سؤال التموقع، هذا السؤال الذي يزداد وضوحا عند التعرف على رهانات الفاعلين في مجال العمل النقابي.

1 ـ في المنطلق : ثلاثة رهانات

لا يتحدد الفعل النقابي بذاته، إنما يتحدد انطلاقا من رهانات الفاعلين السياسيين، وهم : السلطة السياسية والمركزيات النقابية والأحزاب السياسية.

أ ـ رهان السلطة السياسية : "تحييد" الفعل النقابي

يميز الفقه السياسي بين التنظيم النقابي والتنظيم الحزبي، فالأول يتكون من مجموعة من الافراد يشتركون في وحدة المهنة بصرف النظر عن تصوراتهم السياسية أو الايديولوجية، في حين يتكون الثاني من مجموعة من الأفراد يشتركون في وحدة التصور السياسي والإيديولوجي بغض النظر عن اختلاف مهنهم[118]. استحضارا لهذا التمييز، اضافة إلى اعتبارات أخرى، عملت السلطة السياسية على "تحييد" الفعل النقابي، إذ حصرته في الدفاع عن مطالب مهنية خالية من أية صبغة سياسية، إن هذا "التحييد" سيتم ترسيمه قانونيا من خلال ظهير16 يوليوز 1957 المتعلق بالنقابات المهنية، ومرسوم 5فبراير 1958 المتعلق بمباشرة الموظفين للحق النقابي[119]،

لكن، ماهي مسارب تصريف الفعل النقابي؟

إن هناك مستويين : مستوى ممارسة الحريات النقابية ومستوى ممارسة حق الاضراب، وأمام هذين المستويين، كان رهان السلطة السياسية المدعوم بإطار قانوني يجد ذاته دائما

---

118 ـ راجع ماسنكتبه في الفصل الأول من القسم الثاني من هذه الدراسة حول سؤال القطيعة.

119 ـ ورد في الفصل الأول من الباب الأول من الظهير المشار إليه «إن القصد الوحيد من النقابات المهنية هو الدرس والدفاع عن المصالح الاقتصادية والصناعية والتجارية والفلاحية الخاصة بالمنخرطين فيها».

في مواجهة تكتيك الطرفين الآخرين : المركزيات النقابية من جهة والأحزاب السياسية من جهة أخرى.

تعترف السلطة السياسية بالحريات النقابية[120]،

كما تقر دساتير المملكة المغربية انطلاقا من أول دستور صادر سنة 1962، مرورا بدساتير 1970 و1972 و1992 وانتهاء بدستور 13 شتنبر 1996، بحق الاضراب، وإن ربطت ممارسته بصدور قانون تنظيمي يبين كيفية وإجراءات ممارسته، وفي غياب هذا القانون تتعدد التأويلات والتفسيرات.

إن ممارسة الحريات النقابية ومباشرة حق الإضراب لم يكونا أبدا محل خلاف من حيث "المبدأ"، ولكن كانا محل خلاف من حيث "التكييف"، وهذا الخلاف كان طبيعيا نظرا لاختلاف رهان السلطة السياسية عن رهاني المركزيات النقابية والاحزاب السياسية.

ب ـ رهان المركزيات النقابية : *"تسييس" الفعل النقابي*

ارتبط الفعل النقابي منذ عهد الحماية بالعمل الوطني، فقد كان أحد مكونات الحركة الوطنية من أجل الحصول على الاستقلال، وجدير بالتذكير أن سلطات الحماية لم تعترف بحق العمل النقابي في المغرب إلا سنة 1936، ولكن ممارسة هذا الحق كانت حكرا على الفرنسيين فقط، واستثني منها المغاربة، وهذا الاستثناء تكرس قانونيا من خلال ظهير 24 يونيو 1938، ولم ينخرط المغاربة في العمل النقابي إلا بعد تأسيس «الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب» سنة 1943، وكان يضم في صفوفه حوالي 30 ألف مغربي سنة 1946، ثم ارتفع العدد إلى 90 ألف مغربي سنة 1948[121].

في ظل الأوضاع المزرية التي كان يرزح فيها المغاربة تحت وطأة الحماية، لم يكن بالإمكان أن يتخذ "الفعل النقابي" إلا طابعا سياسيا، هذا الإرث، أي الطابع السياسي،

---

120 ـ الفصل الثاني من ظهير 16 يوليوز 1957 يقرر أنه «يجوز أن تتأسس بكامل حرية النقابات المهنية من طرف أشخاص يتعاطون مهنة واحدة يشبه بعضها بعضا أو حرفا يرتبط بعضها ببعض ومعدة لصنع مواد معينة أو يتعاطون مهنة حرة واحدة»، ويعترف الفصل الأول من مرسوم 5 فبراير 1958 «بالحق لموظفي وأعوان الإدارة والمكاتب والمؤسسات العمومية».

121 ـ لمزيد من المعطيات انظر : محمد ضريف : حقوق الإنسان في المغرب ـ دراسة في القانون العام المغربي ـ الرباط ـ

لم يختف زمن الاستقلال، ولكن فقط تحول هدفه؛ كان "الفعل النقابي" زمن الحماية يهدف إلى الحصول على "الاستقلال" فأصبح زمن الاستقلال يهدف إلى تحصين هذا الاستقلال.

ورغم حرصها منذ البدا على تطويق الإرث السياسي للحركة النقابية من خلال ظهير 16 يوليوز ومرسوم 5 فبراير 1958، فإن السلطة السياسية لم يحالفها النجاح في لحظة أضحى فيها الحضور السياسي للمركزيات النقابية أمرا مسلما به.

ولعل حرص المركزيات النقابية على إضفاء المشروعية على رهانها المتمثل في "تسييس" الفعل النقابي، هو الذي يدفعها بين الفينة والأخرى إلى إشهار سلاح "الإضراب العام"، علماً أن "الإضراب العام" هو في جوهره وبشتى أشكاله إضراب "سياسي"، ويندرج في دائرته كذلك الإضراب "التضامني"[122]، فرغم مناهضة السلطة السياسية مدة طويلة لهذين النوعين من الاضراب، فقد اضطرت في الأخير إلى التزام الصمت، والإضراب "العام" الذي قررته «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل» يوم 29 أكتوبر 1997، والإضراب "التضامني" الذي أعلنته "النقابة الوطنية للتعليم العالي" نفس اليوم، يؤكدان رجحان رهان المركزيات النقابية على رهان السلطة السياسية، ولعل ما يساعد على هذا الرجحان هو اختلاط ماهو "سياسي" بما هو "حزبي".

ج ـ رهان الأحزاب السياسية : *"تحزيب" الفعل النقابي*

منذ زمن الحماية، كانت الأحزاب السياسية المغربية تعتبر "الفعل النقابي" فعلا تابعا لها تستخدمه في مواجهة سلطات الحماية تارة، وفي مواجهة خصومها السياسيين تارة أخرى، فالاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب تم تأسيسه سنة 1943 من قبل الحزب الشيوعي المغربي، ثم أصبح تابعا لحزب الاستقلال منذ سنة 1950، وبمجرد الحصول على الاستقلال، بادر حزب الاستقلال إلى تأسيس «الاتحاد المغربي للشغل» سنة 1955، وحين حدث الانشقاق سنة 1959، وأصبحت هذه المركزية النقابية تابعة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بادر حزب الاستقلال بتاريخ 20 مارس 1960 إلى تأسيس «الاتحاد العام للشغالين بالمغرب».

122

بعد ظهور "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" سنة 1975، بادر بدوره إلى تأسيس "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" في نونبر1978، ورغم الوقف المبدئي لحزب التقدم والاشتراكية الرافض لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والداعي إلى ضرورة العمل من داخل "الاتحاد المغربي للشغل" حفاظاً على وحدة الاطار النقابي، فقد اضطر سنة 1996 إلى تأسيس مركزيته النقابية. وهناك تفكير داخل "منظمة العمل الديمقراطي الشعبي" لخلق مركزيتها النقابية هي الأخرى، خاصة بعد الإقصاء الذي تعرض له مرشحوها النقابيون من قبل "نوبير الأموي"، الأمرالذي دفعها إلى تقديم لائحة من خارج «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل» إبان انتخاب أعضاء اللجن الإدارية المتساوية الأعضاء يوم 3 أكتوبر 1997 باسم «لائحة العمل الديمقراطي»..

إن اعتبار "الفعل النقابي" فعلا تابعا للتنظيمات الحزبية، لم يقتصر على الأحزاب التي كانت متشبعة بثقافة "اشتراكية" تستحضر التصور "الماركسي" القائم على تبعية "النقابة" للحزب، بل طال كذلك أحزاب "اليمين"، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، تأسيس "الحركة الشعبية" لمركزيتها النقابية : "اتحاد النقابات الشعبية"، و"الحركة الوطنية الشعبية" للنقابة الوطنية الشعبية والحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية للاتحاد الوطني للشغل والحركة الديمقراطية الاجتماعية للاتحاد الديمقراطي للشغل... الخ، وأمام هذه الوضعية، تبدو التنظيمات النقابية التي تدعي "الاستقلالية" كاستثناء يؤكد القاعدة.

إننا إذن أمام ثلاثة رهانات متناقضة تقابلها ثلاثة مسارات متباينة.

2 ـ التشخيص : ثلاثة مسارات

يستدعي تشخيص المشهد النقابي بالمغرب تحديد أهم مكوناته، ويمكن التعرف على هذه المكونات من خلال رصد ثلاثة مسارات متباينة تجسد واقع المركزيات النقابية الثلاثة الفاعلة في الساحة السياسية، فكل مسار يتشكل من حالة محددة يقابلها وضع معين.

أ ـ حالة واضحة لوضع واضح : "الاتحاد العام للشغالين"

على غرار باقي الاحزاب السياسية المغربية، كان حزب الاستقلال يبحث عن آلية تمكنه من استقطاب المواطنين قصد تقوية صفوفه، وقد أدرك منذ تأسيسه فاعلية الوسط

النقابي، لذلك راقب عن كثب تطورات الوضع داخل «الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب» تمهيدا للهيمنة عليه ابتداء من سنة 1950.[123]

وتجسيداً لإيمانه بفاعلية الوسط النقابي، أسس حزب الاستقلال سنة 1955 «الاتحاد المغربي للشغل»، وحين انفصل عنه و أصبح تابعا للاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1959، لم يتردد الحزب لحظة في تأسيس مركزيته في 20 مارس 1960 : لماذا يعتبر "الاتحاد العام للشغالين" تعبيراً عن حالة واضحة لوضع واضح؟

الحالة الواضحة تتجسد في كون هذه المركزية النقابية تعتبر "الفعل النقابي" جزءا من "الفعل الحزبي" [124]

ـ الوضع الواضح يتمثل في كون هذا «الاستتباع».. هو مترجم فعلا من خلال علاقة هذه المركزية النقابية بحزب الاستقلال.

إن مسار "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" هو مسار نجاح رهان «الفاعل الحزبي» المتمثل في "تحزيب" الفعل النقابي، لذلك لا نجد تناقضا بين مواقف القيادة الحزبية ومواقف القيادة النقابية، بل إن وجود القيادة النقابية غير متحقق إلا بالقدر الذي تسمح به القيادة الحزبية، فعبد الرزاق أفيلال الذي يرأس هذه المركزية النقابية منذ سنة 1963 يعتبرها لسان حزب الاستقلال داخل الاوساط المهنية، وحين نعود إلى كلمة الأمين العام للحزب في المؤتمر السابع لهذه المركزية النقابية يتضح لنا هذا الاستتباع المطلق.

تتحدد مواقف "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" بمواقف "حزب الاستقلال" سلبا وإيجابا، فعند تأسيس هذه المركزية النقابية سنة 1960، وكان حزب الاستقلال مشاركا آنذاك في الحكومة، فقد ساندت العمل الحكومي، وعندما انتقل الحزب إلى "المعارضة" سنة 1963، انتقلت معه بدورها، وحين عاد الحزب إلى الحكومة سنة 1977، ساندت من جديد الأغلبية الحكومية، ثم عادت إلى "المعارضة" منذ سنة 1985 بعودة الحزب إليها إلى حدود تشكيل حكومة 14 مارس 1998 التي يشارك فيها حزب الاستقلال.

---

123 ـ محمد ضريف : حقوق الإنسان في المغرب م،س

124 ـ خطاب عبد الرزاق أفيلال في المؤتمر السابع للاتحاد العام ال...

ب ـ حالة واضحة لوضع غامض : "الاتحاد المغربي للشغل"

تأسس "الاتحاد المغربي للشغل" سنة 1955، وكان قوة فاعلة داخل حزب الاستقلال، وقد بلغت قوته درجة دفعت القيادة الاستقلالية" إلى إعادة هيكلة الحزب سنة 1956 وإنشاء ما يسمى «اللجنة السياسية» ليتم من خلالها تمثيل الجناح النقابي، مادام أن "اللجنة التنفيذية" للحزب كانت تضم فقط رموز التيار السياسي التقليدي، وقد لعب «الاتحاد المغربي للشغل" دورا مركزيا في الإطاحة بحكومة" احمد بلافريج "سنة 1958، ولم يكن عبدالله إبراهيم "الذي خلفه على رأس الحكومة أواخر تلك السنة إلا أحد رموز هذا الجناح النقابي، وكان تشكيل حكومة هذا الأخير إيذانا بانشقاق حزب الاستقلال وتأسيس "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" سنة 1959 حيث أصبح «الاتحاد المغربي للشغل» أحد روافده.[125]

وما كادت تحل سنة 1960 حتى شرع «الاتحاد المغربي للشغل» في الابتعاد عن «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، وتحول "الابتعاد" إلى "قطيعة" بانعقاد المؤتمر الثالث لهذه المركزية النقابية سنة 1963.

لماذا يعتبر "الاتحاد المغربي للشغل" تعبيرا عن حالة واضحة لوضع غامض؟

ـ الحالة الواضحة تكمن في كون هذه المركزية النقابية لا تؤمن بتبعية "الفعل النقابي" للفعل الحزبي، لذلك حرصت على قطع علاقتها بالاحزاب السياسية، بل في مؤتمرها الثالث شككت في دور هذه الأحزاب.

ـ الوضع الغامض يتجلى في اعتبار "الفعل النقابي" من قبل هذه المركزية النقابية فعلا "مستقلا"؟، وهنا يطرح تساؤلان لازالت إجابتهما غامضة :

ـ ماهو مضمون هذا الفعل النقابي "المستقل"؟

ـ وهو "مستقل" عمن؟

تتناسل عن هذين السؤالين المركزيين تساؤلات فرعية عديدة :

ـ هل الاستقلالية تعني "تحييد" الفعل النقابي كما يمثله رهان السلطة السياسية؟ أم هو فعل "منحاز" للطبقة العاملة وقضاياها؟

125 ـ لمزيد من المعطيات انظر محمد ضريف: الأحزاب السياسية المغربية 1934 ـ 1975 . م،س

ـ وهل هو فعل "مستقل" عن التنظيمات الحزبية أم مستقل عن السلطة السياسية؟

ـ وهل الاستقلالية تفيد عدم تسييس الفعل النقابي؟ ..الخ. ولعل اضطرار نقابيي حزب التقدم والاشتراكية إلى الانسحاب من «الاتحاد المغربي للشغل»، وعزوف نقابيي اليسار عن العمل داخله[126]، والدعوة غير المباشرة التي وجهتها القيادة النقابية لمساندة مرشحي "الاتحاد الدستوري" في الانتخابات الجماعية ليوم 13 يونيو 1997، كلها مؤشرات تفضي في آخر المطاف إلى ترسيخ هذا الوضع الغامض.

ج ـ حالة غامضة لوضع غامض : "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل"

تأسست "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" بتاريخ 26 نونبر 1978 كأحد روافد "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" مستفيدة من تواجد "النقابة الوطنية للتعليم" و"النقابة الوطنية للبريد" اللتين تشكلتا كرد فعل عن موقف "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، وقد وضعت "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" نفسها داخل الحركة التقدمية المغربية مؤكدة ارادتها في إعادة الارتباط بين الحركة النقابية وحركة التحرر الوطني[127].

لماذا تعتبر "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" تعبيرا عن حالة غامضة لوضع غامض؟

ـ الحالة الغامضة ترجع بالأساس إلى غموض الموقف فيما يخص علاقة "الفعل النقابي" بالفعل "الحزبي"، فمنذ تأسيسها، كان هناك تياران : تيار يرى ضرورة تبعية النقابة للحزب لتتوفر على "مظلة سياسية تقيها ضربات السلطة السياسية، وتيار يذهب إلى تأكيد التمايز بين التنظيم النقابي والتنظيم الحزبي، ولم ينتصر أي موقف من موقفي التيارين المتباينين، ورغم مرور ما يزيد عن 19 سنة على تأسيسها، لازالت "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" تتأرجح في تحديد علاقة الفعل "النقابي" بالفعل "الحزبي".

ـ الوضع الغامض يتحدد أساسا في كون "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" هي أصلا «صنيعة» الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ولكن في نفس الوقت سعت إلى احتواء التيار النقابي "التقدمي" بأكمله، وهنا تحولت هذه المركزية النقابية إلى ساحة صراع يتم

126 ـ باستثناء حركة النهج الديمقراطي.

127 ـ محمد ضريف: حقوق الإنسان في المغرب م س

فيها تفجير التناقضات السياسية سواء بين تيارات "الاتحاد الاشتراكي" كما حدث أثناء المؤتمر الوطني الثالث لهذه المركزية بين تيار "الأموي" وتيار "اليازغي"[128]، أو بين مكونات الأحزاب التقدمية.

إن المتتبع لمجريات الأمور داخل "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" منذ مؤتمرها الثالث سيدرك بسهولة غموض هذه الحالة الذي يقابله غموض في الوضع، ويمكن رصد هذا الغموض من خلال ثلاثة مؤشرات :

- المؤشر الأول يتضح من خلال إقدام «نوبير الأموي» على تقديم استقالته من المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي أثناء المؤتمر الثالث للمركزية النقابية التي يرأسها منذ تأسيسها وتراجعه عن هذه الاستقالة، فما هي علاقة هذه الاستقالة والتراجع عنها بعلاقة الفعل النقابي بالفعل الحزبي؟

- المؤشر الثاني يرتبط بالسجال الذي دار بين "نوبير الأموي" ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي" أواخر شهر شتنبر 1997 حيث اتهمها بتلقي إشارات من السلطة السياسية بإنشاء تنظيم نقابي خاص بها، فالأموي ينكر على "المنظمة" خلق تنظيمها النقابي، في حين يعمل على إقصاء مرشحيها للتقدم باسم "الكونفدرالية.

- المؤشر الثالث يتعلق بإعلان "الأموي" عن إضراب عام بتاريخ 29 أكتوبر 1997 دون استشارة الحزب الذي ينتمي إليه، وثلاثة أيام بعد ذلك (فاتح نونبر) يشارك بمهرجان بالرباط في تقديم البرنامج الانتخابي للاتحاد الاشتراكي.

إجمالا يمكن إبداء ثلاث ملاحظات حول طبيعة المشهد النقابي بالمغرب :

- الملاحظة الأولى تؤول إلى "التعددية المائعة" للتنظيمات النقابية بالمغرب، حيث يمكن القول أن عددها يفوق بكثير عدد التنظيمات الحزبية.

- الملاحظة الثانية تعود إلى ظاهرة الانشقاقات التي تكمن أسبابها إما في النزوع الشخصي لقياداتها أو التسيير غير الديمقراطي لشؤونها، ونذكر على سبيل المثال الانشقاق الذي حدث في صفوف "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" إذ انبثقت عنه مركزية نقابية جديدة أسمت نفسها : "الكونفدرالية العامة للشغالين بالمغرب".

- الملاحظة الثالثة تثير مستقبل "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل"، فباعتبارها تعبيرا عن حالة غامضة لوضع غامض، يمكن أن تسير نحو إحدى الوضعيتين :

* وضعية احتوائها من قبل الحزب (=الاتحادالاشتراكي للقوات الشعبية)، وإبعاد التيارات النقابية "التقدمية" الأخرى العاملة داخلها، ولعل الاصطدامات التي تقع كما حدث بين الاموي وقيادة "حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي" أو الأموي ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، إضافة إلى تفضيل بعض نقابيي اليسار الجديد العمل من داخل «الاتحاد المغربي للشغل» في مواجهة الاقصاء الذي يتعرضون له من قبل "الكونفدرالية" تؤشر لذلك.

* وضعية انفصالها عن الحزب وذلك عن طريق أحد التكتيكين : إما إحداث انشقاق داخل "الاتحاد الاشتراكي" وتأسيس حزب جديد أو تحويل "الكونفدرالية إلى حزب "عمالي".

وكيفما كان الأمر، فإن السير نحو إحدى هاتين الوضعيتين مستقبلا، تحكمه موازين القوى القائمة سواء داخل "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" أو داخل "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

الكتاب : الحقل السياسي المغربي ـ الأسئلة الحاضرة والأجوبة الغائبة

المؤلف : الدكتور محمد ضريف

التصفيف والإخراج الفني : جريدة الزمن

الطبعة الأولى : نونبر 1998

الناشر : المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي

الموزع : دار الاعتصام ـ الدارالبيضاء

الطبع : مطبعة النجاح الجديدة ـ الدارالبيضاء

الإيداع القانوني : 1998/1595

ردمك : 9981-1960-2-9

عندما تغدو «السياسة» مجرد قدرة
على تبرير الشيء ونقيضه في نفس الوقت،
تنتفي ماهيتها. وبذلك يمكن أن تكون
كل شيء إلا أن تكون «سياسة».

محمد ضريف